

الرقمنة كآلية لتحديث تنفيذ الأحكام القضائية: نحو عدالة أكثر فعالية في التشريع الجزائري

Digitization as a mechanism for modernizing the execution of judicial sentences: Towards more effective justice in Algerian legislation

العربي بلغيث¹ · لمطاعي نور الدين²

¹ كلية الحقوق السعيد حمدين / جامعة الجزائر 01 (الجزائر)، l.belghit@univ-alger.dz

² كلية الحقوق السعيد حمدين / جامعة الجزائر 01 (الجزائر)، lemtai.nouredine24@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/09/12

تاريخ الإستلام: 2025/06/29

ملخص:

ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبح تنفيذ حكم الإلزام في التشريع الجزائري مطالباً بالتكيف مع آليات الرقمنة من أجل ضمان السرعة والفعالية والشفافية. فقد أضحت إدماج التقنيات الحديثة، مثل المنصات الرقمية للتبليغ القضائي، وأنظمة متابعة التنفيذ عبر الإنترنت، ووسائل الدفع الإلكتروني، أداة رئيسية لتقليص آجال التنفيذ وتجاوز العقبات الإجرائية التقليدية. كما أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الرقابة القضائية على سير عمليات التنفيذ، من خلال تمكين القاضي والأطراف من تتبع المراحل عبر أنظمة معلوماتية مؤمنة، بما يضمن حماية حقوق الدائن والمدين على حد سواء. غير أن هذا التطور يطرح في الوقت ذاته تحديات قانونية وأمنية، تتعلق أساساً بمدى حماية المعطيات الشخصية وضمان حجية المحررات الإلكترونية كأدلة في التنفيذ. ومن ثم، فإن نجاح تنفيذ حكم الإلزام في عصر الرقمنة يقتضي تكيف التشريع الوطني بما ينسجم مع المعايير الدولية لأمن المعلومات والتوقيع الإلكتروني، بما يحقق التوازن بين الفعالية التقنية وضمانات المحاكمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ، التنفيذ القضائي ، عصنة العدالة ، السند التنفيذي ، التبليغ الإلكتروني ، الحجز

Abstract:

In the context of the ongoing global digital transformation, the enforcement of mandatory judgments within Algerian legislation is increasingly compelled to adapt to digital mechanisms so as to ensure celerity, effectiveness, and transparency. The incorporation of advanced technologies—such as digital platforms for judicial notifications, online systems for enforcement monitoring, and electronic payment channels—has become a central instrument for reducing enforcement delays and overcoming traditional procedural impediments. Moreover, digital transformation enhances judicial oversight of enforcement proceedings by enabling judges and litigants to follow each stage through secured information systems, thereby safeguarding the rights of both creditors and debtors. However, this evolution simultaneously engenders legal and security challenges, particularly with respect to the protection of personal data and the probative value of electronic instruments as evidence in enforcement. Accordingly, the effective realization of mandatory judgments in the digital era necessitates an adaptation of national legislation in conformity with international standards on information security and electronic signatures, thereby achieving a balance between technological efficiency and the guarantees of due process

Keywords: Digitization, Judicial Enforcement, Justice Modernization, Enforceable Title

1. مقدمة:

يُعدّ تنفيذ الأحكام القضائية بصفة عامة، وتنفيذ حكم الإلزام بصفة خاصة، المرحلة الجوهرية التي يتجسّد من خلالها الحق موضوع النزاع، إذ أن قيمة الحكم القضائي لا تكمن في منطوقه أو في قوة حجّيته فحسب، بل في القدرة على ترجمته إلى واقع ملموس يحقق الغاية المرجوة من إقامة العدالة. فالحكم القضائي الذي يظل حبيس الأوراق، دون أن تُتخذ الإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذه، يفقد جوهره ويفرغ من مضمونه، وهو ما دفع المشرّع الجزائري إلى إيلاء أهمية بالغة لمؤسسة التنفيذ، باعتبارها الضمانة الأساسية لاحترام الحقوق واستقرار المعاملات وحماية النظام العام.

ويُعتبر حكم الإلزام أحد أهم السندات التنفيذية التي نص عليها القانون الجزائري، إذ يشكل الوسيلة القانونية التي تتيح للدائن إجبار المدين الممتنع أو المماطل على تنفيذ التزاماته، سواء تعلّق الأمر برّد حق، أو دفع مبلغ مالي، أو القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل. وقد أحاط المشرّع هذا الحكم بجملة من الشروط الشكلية والموضوعية التي تجعل منه قابلاً للتنفيذ الجبري، فضلاً عن وضعه إجراءات دقيقة تضمن احترام حقوق الأطراف أثناء مرحلة التنفيذ، تحت إشراف القضاء وأجهزة التنفيذ المختصة.

كما أن عملية تنفيذ حكم الإلزام في الجزائر تواجه في الواقع العملي عدداً من التحديات والعراقيل، سواء كانت ذات طبيعة قانونية، مثل إشكالات التبليغ وعدم وضوح منطوق الحكم، أو ذات طبيعة مادية، كتعنت المحكوم عليه أو انعدام أموال قابلة للتنفيذ. وهو ما يبرز الدور المحوري للمحضر القضائي، وللرقابة القضائية التي يمارسها القاضي على مختلف الإجراءات، لضمان حسن سير التنفيذ وفق ما يقتضيه القانون.

وتزداد أهمية دراسة موضوع تنفيذ حكم الإلزام في النظام القضائي الجزائري، خاصة مع تبني آليات الرقمنة والتحول الرقمي، والتي من شأنها أن تعزز فعالية التنفيذ وتقلص من آجاله، مع ما يطرحه ذلك من إشكاليات قانونية وأمنية جديدة تتعلق بحماية المعطيات الشخصية وحجية المستندات الإلكترونية. ومن ثمّ، فإن تناول موضوع تنفيذ حكم الإلزام في التشريع الجزائري لا يقتصر على الجانب النظري المتعلق بالقواعد القانونية المؤطرة له، بل يتجاوز ذلك إلى بحث الجوانب العملية والإشكالات المطروحة والحلول المقترحة، بما يساهم في تطوير المنظومة القضائية وضمان نجاعة مخرجاتها.

إلى أي مدى تساهم الرقمنة في تعزيز فعالية تنفيذ الأحكام القضائية في الجزائر؟ وما هي حدودها وإكراهاتها في الواقع العملي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المقصود برقمنة تنفيذ الأحكام القضائية؟ وما هي أهدافها؟
2. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لرقمنة إجراءات التنفيذ القضائي في الجزائر؟
3. ما هي أهم الآليات والمنصات الرقمية المعتمدة حالياً في مجال التنفيذ القضائي؟
4. ما أبرز العراقيل القانونية والتقنية التي تواجه تفعيل الرقمنة في مرحلة التنفيذ؟
5. كيف يمكن تفعيل آليات الرقمنة بما يعزز فعالية تنفيذ الأحكام القضائية ويضمن عدالة ناجعة وسريعة؟

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على الرقمنة كخيار استراتيجي لتحديث قطاع التنفيذ القضائي وتعزيز نجاعته.

- تحليل مدى تأثير استخدام المنصات والخدمات القضائية الرقمية على تحسين سرعة وشفافية تنفيذ الأحكام القضائية
- رصد التحديات القانونية والتقنية التي تعيق فعالية الرقمنة في مرحلة التنفيذ، واقتراح حلول عملية وفق متطلبات الواقع العملي للتنفيذ القضائي في الجزائر.
- منهجية الدراسة:
- يعتمد هذا البحث على المنهجين التحليلي والوصفي، بوصفهما الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع ومعالجته:
- المنهج التحليلي: تم توظيفه في تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بتنفيذ الأحكام القضائية في الجزائر، بهدف الكشف عن مدى تكيفها مع متطلبات التحول الرقمي، واستجلاء أوجه القصور أو الغموض التشريعي، لا سيما فيما يتعلق بالسند التنفيذي، إجراءات الحجز، والتبليغ الإلكتروني.
- المنهج الوصفي: استخدم لتشخيص الواقع العملي لرقمنة التنفيذ القضائي، من خلال توصيف المبادرات والإجراءات التي اعتمدتها وزارة العدل الجزائرية، واستعراض المنصات والخدمات الرقمية المتاحة، وتقييم مدى فاعليتها في تحسين أداء المنظومة التنفيذية.
- وبناء على ذلك، تم بناء خطة الدراسة بشكل يراعي التدرج المنطقي والمنهجي في تناول الموضوع، من خلال مباحث تتناول الأطر المفاهيمية والقانونية والتطبيقية لرقمنة التنفيذ، مع تحليل الإكراهات المطروحة واقتراح حلول عملية تهدف إلى تعزيز فعالية الأداء القضائي في هذه المرحلة الجوهرية من مراحل الدعوى.
- المبحث الأول: التأصيل الفقهي والتنظيمي للرقمنة في تنفيذ السندات التنفيذية
- تعد الإحاطة بالأبعاد المفاهيمية والقانونية لأي موضوع مدخلا أساسيا لفهمه وتحليله بصورة منهجية دقيقة، لا سيما حين يتعلق الأمر بمسألة مستحدثة نسبيا في المنظومة القانونية مثل رقمنة تنفيذ الأحكام القضائية.
- فالرقمنة في هذا السياق ليست مجرد عملية تقنية لإدخال الحواسيب في الإدارة القضائية، بل تمثل تحولا جذريا في فلسفة الأداء القضائي والإداري، من خلال إعادة تشكيل الإجراءات، وتيسير المعاملات، وتحقيق الشفافية والسرعة في الإنجاز.
- وتزداد أهمية هذا التأطير المفاهيمي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الأحكام القضائية، بوصفه مرحلة حاسمة في مسار العدالة، تجسد فيها الحماية القضائية الفعلية للحقوق. لذلك، فإن فهم طبيعة الرقمنة، وأسسها النظرية، وموقعها داخل الإطار القانوني للتنفيذ، يعد خطوة أولى وضرورية قبل تقييم فعاليتها أو البحث في عوائقها.
- بناء على ذلك، يتناول هذا المبحث تحليل المفاهيم المرتبطة بالرقمنة في المجال القانوني، مع تسليط الضوء على الأسس النظرية والتشريعية التي تؤطرها، إلى جانب استعراض واقع تنفيذ الأحكام القضائية وفق الآليات التقليدية، بما يمهّد للبحث في أثر الرقمنة على هذه المرحلة في المباحث اللاحقة.
- المطلب الأول: المفاهيم الأساسية والأسس النظرية لرقمنة التنفيذ القضائي
- تعرف الرقمنة بأنها استخدام التقنيات الرقمية لإحداث تحول في نماذج الأعمال والعمليات، بما يوفر فرصا جديدة لتوليد الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعد الرقمنة أيضا عملية استنساخ رقمية متقدمة تهدف إلى تحويل الوثيقة، أيا كان نوعها، إلى سلسلة بيانات رقمية، يعقبها عمل فكري ينظم المعلومات ويعدّها للفهرسة والتصنيف والمعالجة وفقا للمعايير الرقمية الحديثة

ومن خلال ما تقدم، يمكن استخلاص أن الرقمنة لا تقتصر على مجرد تحويل الوسائط إلى صيغ رقمية، بل تمثل منظومة متكاملة لتسريع وتكثيف النشاطات الإلكترونية القائمة على جمع البيانات ومعالجتها واستغلالها بكفاءة، بما يسمح بإنتاج معلومات دقيقة، ويفضي إلى تطوير خدمات ذات جودة عالية، تستجيب لمتطلبات الفعالية والشفافية في مختلف القطاعات.

شهدت البيئة القانونية تطورا ملحوظا في تبني الرقمنة كوسيلة لترقية أداء العدالة. ففي الجزائر، أطلقت وزارة العدل مشروع "رقمنة قطاع العدالة" بداية من سنة 2010، وتوج ذلك بإنشاء أنظمة معلوماتية مركزية، منها الشبكة الداخلية للعدالة، التي تربط كافة الجهات القضائية، وتتيح تبادل البيانات بسرعة وفعالية.

كما تم إدراج التوقيع الإلكتروني واعتماد المحررات القضائية الإلكترونية، وإنشاء بوابات إلكترونية لتسجيل القضايا ومتابعتها، مما عزز من شفافية الإجراءات وسهل على المتقاضين ومهنيي القانون النفاذ إلى المعلومات القانونية من أي مكان.

تعد هذه التحولات نتيجة حتمية لضغط العولمة الرقمية، التي فرضت على الأنظمة القانونية ضرورة التكيف مع متطلبات العصر، بهدف تحقيق عدالة أكثر نجاعة وكفاءة، دون المساس بالضمانات الجوهرية للحقوق والحريات.

يشكل التحول الرقمي في قطاع العدالة خيارا استراتيجيا يرمي إلى تطوير البنية المؤسسية القضائية، بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، ويستند إلى التوجهات العالمية الرامية إلى تحديث منظومة العدالة من خلال الوسائط التكنولوجية الحديثة. غير أن هذا التحول لا يخلو من صعوبات، إذ تعترضه جملة من التحديات والمخاطر، سواء من حيث الجاهزية التقنية، أو على مستوى الضمانات القانونية ذات الصلة بحقوق المتقاضين.

♦ أولا : الأهداف

- تسعى وزارة العدل الجزائرية إلى تجاوز هذه الإكراهات من خلال خطة رقمنة شاملة تهدف إلى:
- تبسيط الإجراءات القضائية: عبر توفير خدمات إلكترونية عن بعد تسهل التفاعل بين المحامين، القضاة، والمتقاضين.
- تحسين جودة الخدمات: من خلال تمكين المواطنين من الاطلاع على ملفاتهم القضائية إلكترونيا، واستخراج الوثائق بشكل آلي.
- الحد من البيروقراطية: بالانتقال من النموذج الورقي التقليدي إلى نموذج إداري رقمي أكثر فعالية وشفافية.
- وقد أوضحت وزارة العدل، في هذا السياق، أن:
- "تهدف هذه الآلية إلى تطوير الخدمات عن بعد وكذا تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية لفائدة المحامين و بالتبعية المتقاضين، من خلال إتاحة إمكانية الاطلاع على الملفات القضائية إلكترونيا".

♦ ثانيا: التحديات

- رغم التقدم الملحوظ، لا تزال عملية رقمنة قطاع العدالة في الجزائر تواجه عقبات متعددة، من أبرزها:
- تحديات تكنولوجية:

محدودية البنية التحتية التكنولوجية، حيث تفتقر بعض الجهات القضائية، خاصة في المناطق الداخلية، إلى الربط الشبكي المنتظم والمعدات الرقمية الحديثة.

- تحديات بشرية ومؤسسية:
يتمثل هذا التحدي في نقص التأهيل البشري، لا سيما ضعف تكوين الموظفين والأعوان القضائيين في التعامل مع المنصات الرقمية، مما يحدّ من فعالية استغلال التطبيقات التقنية المتاحة، ويؤثر على جودة الأداء القضائي الرقمي.
 - تحديات أمنية:
تتعلق هذه التحديات بالمخاطر المرتبطة بأمن المعلومات، مثل اختراق الأنظمة الإلكترونية أو تسريب المعطيات الحساسة المرتبطة بالملفات القضائية، ما يشكل تهديدا مباشرا لخصوصية البيانات القضائية وثقة المتعاملين مع العدالة الرقمية.
 - تحديات ثقافية ومعرفية:
تتمثل في ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الفاعلين في القطاع القضائي، وغياب الوعي الكافي بأهمية الرقمنة، مما يبرز الحاجة إلى تغيير العقلية التقليدية وتعزيز التكوين والتمكن من أدوات البيئة الرقمية على جميع المستويات.
- المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام القضائية وأنواعها
- يقصد بتنفيذ الأحكام القضائية تلك الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحقيق الأثر العملي للأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم، عبر إلزام المحكوم عليه باحترام مضمون الحكم ولو باستعمال القوة العمومية عند الاقتضاء. فالحكم القضائي لا يعد كافيا بمجرد صدوره، وإنما تكتمل فاعليته من خلال تنفيذه.
- وقد عرف بعض الفقهاء التنفيذ بأنه:
- "الوسيلة القانونية التي يحصل بها الدائن على حقه المنصوص عليه في السند التنفيذي، عن طريق تدخل السلطة العامة لإرغام المدين على التنفيذ إذا امتنع عن الوفاء اختيارا".
- ويعتبر تنفيذ الحكم امتدادا طبيعيا للوظيفة القضائية، فلا جدوى من حكم لا ينفذ، لأنه لا يحقق العدالة ولا يعيد الحق لصاحبه.
- أنواع تنفيذ الأحكام القضائية
- ينقسم تنفيذ الأحكام إلى نوعين رئيسيين:
1. التنفيذ الاختياري:
يتم فيه الامتنال الطوعي من قبل المحكوم عليه لما قضت به المحكمة، دون حاجة إلى تدخل الأجهزة التنفيذية أو المحضر القضائي. وهذا الشكل هو الأكثر كفاءة من حيث التكاليف والزمن، لكنه نادر في الممارسة الواقعية.
 2. التنفيذ الجبري:
يباشر هذا النوع عندما يرفض المحكوم عليه التنفيذ طوعا، فيلجأ الدائن إلى الإجراءات القانونية لإجبار المدين على التنفيذ، إما من خلال الحجز، أو البيع بالمزاد، أو تدخل القوة العمومية ويخضع التنفيذ الجبري في الجزائر لإشراف الجهة القضائية المختصة، عادة ما يتمثل ذلك في رئيس المحكمة، طبقا لما نص عليه قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المواد من 600 إلى 605.
- ويعتبر التنفيذ الجبري الوسيلة الواقعية لحماية الحقوق القضائية، ويمثل الركيزة الأساسية للثقة العامة في المؤسسة القضائية.

مراحل وإجراءات التنفيذ في ظل القانون الجزائري

حدد المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية آليات وإجراءات التنفيذ الجبري بشكل مفصل لضمان فعالية الأحكام القضائية وحماية حقوق الأطراف. وتتمثل هذه المراحل في ما يلي:

أولاً: وجود سند تنفيذي

لا يمكن مباشرة أي إجراء تنفيذي ما لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي يحمل الصيغة التنفيذية، وهو ما أكدته المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، حيث يشكل السند التنفيذي الركيزة الأساسية لعملية التنفيذ.

ثانياً: التبليغ الرسمي والتكليف بالوفاء

يتعين على المحضر القضائي أن يبلغ السند التنفيذي إلى المدين تبليغا رسميا، ويمنحه مهلة محددة للوفاء قبل مباشرة التنفيذ الجبري. ويعتبر هذا الإجراء خطوة إلزامية إلا في الحالات التي يحدد فيها القانون خلاف ذلك، مثل الاستعجال أو وجود إذن قضائي.

ثالثاً: إجراءات الحجز التنفيذي

تعدد صور الحجز التنفيذي في التشريع الجزائري، وتشمل:

- الحجز على المنقولات: ويبدأ بتحرير محضر جرد وتعيين حارس.
- الحجز العقاري: ويتم بموجب أمر من قاضي التنفيذ مع قيده في السجل العقاري.
- الحجز لدى الغير: يمكن من خلاله حجز أموال المدين التي توجد في ذمة الغير، مثل الحسابات البنكية.

رابعاً: البيع بالمزاد العلني

في حالة عدم وفاء المدين بالالتزام بعد الإنذار، يتم بيع الأموال المحجوزة وفقا لإجراءات المزاد العلني. ويشترط في هذه العملية الإعلان المسبق، وتنظيم المزاد، ثم توزيع الحصيلة على الدائنين بحسب درجات الامتياز.

خامساً: إشكالات التنفيذ

يجوز للمدين أو للغير ذي المصلحة تقديم إشكال في التنفيذ أمام رئيس المحكمة المختصة، ويترتب عن ذلك وقف التنفيذ مؤقتاً إلى غاية البت في النزاع المعروض إذا اقتضت مبررات جدية.

المبحث الثاني: الرقمنة كآلية لتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية في الجزائر

المطلب الأول: دور التحول الرقمي في التنفيذ القضائي

أصبحت الرقمنة خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتطوير المرفق القضائي في الجزائر، خاصة في مجال التنفيذ القضائي الذي يعد المرحلة الحاسمة في تحقيق العدالة. وقد أولى المشرع اهتماماً متزايداً لعصرنة هذا القطاع، من خلال إدخال أدوات تكنولوجية تهدف إلى تسهيل الإجراءات وتحقيق الفعالية والشفافية.

أطلقت الجزائر منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي مشروعاً شاملاً لإصلاح المنظومة القضائية، عرف بمشروع "عصرنة العدالة"، وذلك استجابة للتوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999. وقد شمل هذا المشروع مختلف جوانب العملية القضائية، من بينها رقمنة قطاع التنفيذ، بهدف تحسين الأداء القضائي وتخفيف الضغط على الجهات القضائية التقليدية.

وقد ركزت وزارة العدل في هذا الإطار على تحديث الوسائل التقنية، بإنشاء شبكة معلوماتية وطنية تربط المحاكم والمجالس القضائية، وتمكين المحضرين القضائيين من استعمال منصات إلكترونية لتسجيل أوامر التنفيذ وتتبع

السندات التنفيذية عن بعد. كما تم تطوير نظام إلكتروني لتسيير ملفات التنفيذ، يسمح بتتبع إجراءات التنفيذ القضائي آليا، ويوفر قاعدة بيانات رقمية حول المحكوم عليهم ومراحل الإجراءات.

لقد ساهم هذا التوجه الرقمي في تسريع إجراءات التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بالتبليغ الرسمي، والتقليل من الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية للملفات. كما أتاح إمكانية الرقابة على سير التنفيذ، ومنع بعض الممارسات البيروقراطية التي كانت تعطل تنفيذ الأحكام القضائية في السابق.

ورغم ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، منها محدودية التكوين الإلكتروني للقائمين على التنفيذ، وتفاوت التجهيزات التقنية بين الجهات القضائية، وهو ما يجعل نجاح المشروع رهينا بتكامل الإصلاح التشريعي مع التطوير المؤسسي والتقني على المدى المتوسط.

إن التنفيذ القضائي في الجزائر شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نتيجة إدماج الرقمنة ضمن منظومة العدالة، في إطار مشروع "عصرنة العدالة". وقد تجلّى هذا التحول في تحسين جودة الأداء القضائي من حيث السرعة، الشفافية، وتقليص التكاليف الإدارية، مما ساهم في رفع مستوى فعالية تنفيذ الأحكام.

أول انعكاس ملموس للرقمنة تمثل في تسريع معالجة الملفات التنفيذية، حيث أصبح من الممكن للمحضرين القضائيين تسجيل أوامر التنفيذ إلكترونيا وتتبع الإجراءات دون الرجوع إلى السجلات الورقية التقليدية. كما ساعد الربط الإلكتروني بين الجهات القضائية على تجاوز مشكلات ضياع الملفات أو تأخر تداولها بين المصالح، ما انعكس مباشرة على تقليص آجال التنفيذ.

ثانيا، وفرت الرقمنة شفافية أكبر في المعاملات القضائية، لا سيما عبر المنصات الإلكترونية التي تسمح للمتقاضين بمتابعة ملفاتهم، والحصول على مواعيد الجلسات والقرارات القضائية، وكذا استخراج وثائق التنفيذ (شهادة الجنسية، صحيفة السوابق العدلية) دون المرور بالإجراءات التقليدية التي كانت تثقل كاهل المواطنين.

ثالثا، ساعدت الوسائل الرقمية على تقليص التكاليف المادية والزمنية، سواء على مستوى المحاكم أو بالنسبة للمواطن. فالاعتماد على الإشعارات الإلكترونية والتبليغ الرقمي قلل من النفقات المرتبطة بالنقل، والتصوير، وأجور التبليغ، مع ما يتبع ذلك من تخفيف الضغط على الموارد البشرية بالمحاكم.

ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن فعالية كاملة للرقمنة دون الإشارة إلى الاختلالات التطبيقية، كضعف التغطية الشبكية في بعض المناطق، وعدم تكوين أعوان التنفيذ بشكل كافٍ على استخدام الأنظمة المعلوماتية، فضلا عن غياب التكامل الرقمي مع مؤسسات أخرى كالسجل العقاري والبنوك، مما يضاعف من فعالية حجز العقاري أو حجز لدى الغير بشكل إلكتروني.

بالتالي، يمكن القول إن الرقمنة، رغم التحديات، قد أحدثت نقلة نوعية في أداء التنفيذ القضائي في الجزائر، وجعلت منه أكثر انفتاحا وكفاءة مقارنة بالمراحل السابقة، مع الحاجة إلى مرافقة تقنية وتشريعية أكثر استدامة لضمان تعميم هذه الفعالية على جميع الجهات القضائية والملفات التنفيذية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية والتقنية لرقمنة التنفيذ

لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمواكبة التحول الرقمي في مجال التنفيذ القضائي، من خلال إدراج تعديلات جوهرية في النصوص التشريعية والتنظيمية.

أولاً، على مستوى قانون الإجراءات المدنية والإدارية، تم إقرار التبليغ الإلكتروني كوسيلة رسمية إلى جانب التبليغ الورقي، إذ أصبح بالإمكان إعلام الأطراف بقرارات التنفيذ عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية المؤمنة، مما يسرع من وتيرة الإجراءات ويضمن وصولها في آجال أقصر. ثانياً، اعترف المشرع بالوثائق الإلكترونية كسندات تنفيذية متى استوفت شروط التوقيع الإلكتروني المضمون طبقاً لأحكام القانون رقم 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. ثالثاً، عززت النصوص القانونية دور المحضر القضائي باعتباره حلقة محورية في التنفيذ، حيث ألزمت التعليمات الوزارية بضرورة استعماله للمنصات الرقمية في تحرير محاضر التبليغ وإدراج بيانات التنفيذ، بما يتيح مراقبة مركزية دقيقة لسير العملية.

إضافة إلى ذلك، تم ربط الإجراءات القانونية بمبادئ حماية البيانات الشخصية، عبر القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك لضمان التوازن بين الفعالية والضمانات القانونية.

من الناحية التقنية، اعتمدت وزارة العدل جملة من الحلول الرقمية التي تهدف إلى جعل التنفيذ أكثر شفافية وسرعة. فقد تم تطوير البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، التي تسمح للأطراف والمحضرين القضائيين بمتابعة الملفات التنفيذية عن بُعد، مع توفير خدمة الإعلام الآلي الفوري حول مواعيد الجلسات والإجراءات التنفيذية. كما تم إدماج النظام الوطني لمعلومات العدالة (SNIA)، الذي يتيح قاعدة بيانات مركزية متصلة بمختلف الجهات القضائية والإدارية، مما يسهل عمليات حجز الأموال أو العقارات إلكترونياً بالتنسيق مع البنوك والمحافظات العقارية.

أما من حيث الأمان، فقد فُعل التوقيع الإلكتروني المعتمد والتشفير الرقمي لضمان عدم التلاعب بالبيانات التنفيذية. كما أُدمجت خدمات الدفع الإلكتروني ضمن آليات التنفيذ المالي، بحيث يمكن للدائنين تحصيل حقوقهم عبر منصات الدفع المعتمدة، دون اللجوء إلى الإجراءات اليدوية التقليدية التي غالباً ما تتسم بالتأخير. هذه الأدوات التقنية، إلى جانب مشروع ربط منصات التنفيذ بالهوية الرقمية الوطنية، من شأنها تحقيق تحول نوعي نحو "عدالة رقمية" متكاملة.

الآن التجربة الجزائرية تشير إلى أن عامل الوعي القانوني الرقمي لدى المواطنين والممارسين لا يزال متواضعاً. فالكثير من المتقاضين يجهلون وجود بعض الخدمات الإلكترونية المتاحة، أو لا يثقون في فعالية تنفيذ الأحكام عبر الوسائل الرقمية، مما يدفعهم للاستمرار في الاعتماد على المسارات الورقية.

خاتمة

في ضوء ما سبق تحليله وتفصيله من أطر مفاهيمية وقانونية وتقنية حول رقمنة تنفيذ الأحكام القضائية في الجزائر، يتضح أن الرقمنة ليست مجرد خيار تقني، بل تمثل تحولا جوهريا في فلسفة أداء العدالة، يستوجب تكييفاً شاملاً على المستويات التشريعية، المؤسسية، والتقنية.

التوصيات:

1. مراجعة وتحديث الإطار القانوني: ضرورة إصدار نصوص تنظيمية واضحة تؤطر الرقمنة في التنفيذ، خاصة في مجالات الحجز الإلكتروني، التبليغ الرقمي، والسندات التنفيذية الرقمية، مع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية بما يواكب التحول الرقمي.

2. تعزيز التكوين والتأهيل التقني: برمجة دورات تكوينية دورية لأعوان التنفيذ، والمحضرين، والقضاة، لتمكينهم من التعامل الفعال مع الأنظمة الرقمية، مع إدراج وحدات متخصصة في الرقمنة القضائية ضمن التكوين الجامعي والمدرسي للقضاة.

3. توحيد وتعميم الأنظمة الرقمية القضائية: توسيع استخدام نظام تسيير الملف القضائي ليشمل جميع الجهات القضائية، وربطه بقاعدة بيانات وطنية موحدة خاصة بالتنفيذ.

4. تعزيز الأمن السيبراني: تطوير منظومات الحماية الرقمية للبيانات القضائية، وتحديد البروتوكولات الخاصة بسرية المعطيات وتنقلها، لضمان الثقة في المعالجة الرقمية للملفات التنفيذية.

5. إطلاق منصات توعوية للمواطنين: لشرح مزايا الرقمنة، وكيفية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، مما يعزز من الثقافة القانونية الرقمية، ويزيد من انخراط المتقاضين في المسار الرقعي.

وفي الختام، فإن رقمنة تنفيذ الأحكام القضائية، إذا ما أحسن توجيهها ودعمت بمنظومة قانونية ومؤسسية قوية، قادرة على تحقيق عدالة أكثر نجاعة، واسترجاع ثقة المواطن في قدرة الجهاز القضائي على إنصافه فعليا، وليس فقط نظريا. قائمة المراجع:

1. قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008.
2. المادة 602 من نفس القانون، التي نصت على أن "الأحكام القضائية الصادرة عن الجهات القضائية الوطنية تعتبر سندات تنفيذية بمجرد تذييلها بالصيغة التنفيذية".
3. د. بن عيسى، أحمد، التنفيذ الجبري للأحكام القضائية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 45.
4. د. بلحاج، العربي، الوجيز في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الطبعة الثانية، دار العلوم، 2019، ص 389.
5. د. بن ناصر، فوزي، "التحول الرقمي في العدالة الجزائرية: بين متطلبات الفعالية وضمانات المحاكمة العادلة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2022، ص 133.
6. أبو مغايش، يحيى محمد علي. الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الإداري التقليدي. الرياض: المؤلف، 2004، ص 257-259.
7. بدير، جمال يوسف. المكتبات الإلكترونية والرقمية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 213، 2008.
8. وزارة العدل الجزائرية. "رقمنة الإجراءات القضائية". تم الاطلاع عليه في 18 ماي 2025. <https://www.mjjustice.dz/ar/رقمنة-الإجراءات-القضائية>
9. Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press, 1978.
10. Deming, W. Edwards. Out of the Crisis. MIT Press, 1986.
11. وزارة العدل الجزائرية. "رقمنة الإجراءات القضائية". تم الاطلاع عليه في 18 ماي 2025.
12. <https://www.mjjustice.dz/ar/رقمنة-الإجراءات-القضائية>
13. التنفيذ العيني للالتزام: التنفيذ الاختياري والتنفيذ الجبري. "موقع Savoir le Droit". نشر في 2 نوفمبر 2022. تم الاطلاع عليه في 18 ماي 2025.
14. <https://www.savoirledroit.com/2022/11/lexecution-en-nature.html>

15. بربارة، عبد الرحمن. طرق التنفيذ من الناحيتين المدنية والجزائية. الجزائر: منشورات بغداد، 2009، ص 17-25.
 16. حسنين، محمد. طرق التنفيذ في قانون الإجراءات المدنية الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 60-72.
 17. العربي الشحط عبد القادر، نبيل صقر. طرق التنفيذ. الجزائر: دار الهدى، 2007، ص 91-105.
 18. حسنين، محمد. طرق التنفيذ في قانون الإجراءات المدنية الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 60-72.
 19. محمد حسنين، طرق التنفيذ في قانون الإجراءات المدنية الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 60.
 20. بربارة عبد الرحمن، طرق التنفيذ من الناحيتين المدنية والجزائية، الجزائر: منشورات بغداد، 2009، ص 79.
 21. المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67.
 22. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 3 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06.
 23. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 3 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06.
 24. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 3 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.
 25. بربارة، عبد الرحمن. طرق التنفيذ من الناحيتين المدنية والجزائية. الجزائر: منشورات بغداد، 2009، ص 83-84.
- أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال. سطيف، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة سطيف.